

مُحاسَباً: تعريف المحاسبة:

تعرف المحاسبة على أنها تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية لشركة معينة إلى متخذي القرارات سواء كانوا داخليين متمثلين بالإدارة والعاملين وغيرهم أم خارجيين متمثلين بالمستثمرين والمقرضين وغيرهم.

ويمكن من خلال التعريف السابق التركيز على وظائف المحاسبة الآتية:

١. التقييم: يقصد به تحديد الاحداث المالية التي يعبر عنها بتعبيرات مالية على سبيل المثال شراء سيارة بمبلغ ١٠ مليون دينار نقداً، فالتعبير النقدي يتمثل بـ ١٠ مليون دينار، في حين لم يتم تحديد الاحداث غير المالية على سبيل المثال ارتفاع معدلات الفائدة، بسبب عدم وجود تعبير مالي.

٢. القياس: يقصد به تسجيل القيود المحاسبية للاحداث المالية وترحيلها وتلخيصها ومن ثم اعداد ميزان المراجعة.

٣. التوصيل: يقصد به توصيل المعلومات المالية عبر القوائم المالية (التمثلة بقائمة الدخل وقائمة حق الملكية والميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية) الى متخذي القرارات لاتخاذ قرارات رشيدة.

والجدير بالذكر ان بعض الباحثين يعدون ميزان المراجعة ضمن وظيفة التوصيل، هذا يعني ان ميزان المراجعة يعد من مخرجات النظام المحاسبي.

ساساً: تعريف المحاسبة المصرفية:

تعرف المحاسبة المصرفية بانها تسجيل وترحيل وتلخيص جميع عمليات النشاط المصرفي بغرض توفير المعلومات المفيدة عبر القوائم المالية المذكورة سابقاً ليتم توصيلها لمتخذي القرارات لاتخاذ القرارات المناسبة.

سابعاً: مقومات النظام المحاسبي المصرفي

تتمثل مقومات النظام المحاسبي في المصرف بالاتي :

١. المجموعة المستندية : تتمثل هذه المجموعة من خلال تقديم الدليل المادي او الملموس للاحداث المالية ، والتي تشكل مصدراً للقيد المحاسبي في المجموعة الدفترية، وتقسّم المستندات الى خارجية تتم مع الغير وداخلية تتم بين اقسام او شعب المصرف.

٢. المجموعة الدفترية : تتمثل بالسجلات التي يتم فيها اثبات الاحداث المالية المؤيدة بالمستندات السابقة، ومن امثلتها سجل اليومية وسجل الاستاذ .

٣. الاجهزة والبرامج المحاسبية: تتمثل بالحاسبات الموجودة في المصرف والتي تستخدم في معالجة كميات كبيرة من البيانات لاستخلاص النتائج بسرعة كبيرة، كما يتم استخدام الكثير من البرامج المحاسبية للحصول على معلومات مفيدة في الوقت المناسب.

٤. الافراد: يتمثلون بالاشخاص المؤهلين (المحاسبين) الذين توكل اليهم مهام تنفيذ النظام للوصول الى النتائج المرغوبة.

٥. التشريعات: تتمثل بالقوانين والتعليمات والقواعد والمعايير الصادرة من الجهات التنظيمية بغرض تحسين العمل المحاسبي، كالقواعد المحاسبية الصادرة من مجلس القواعد والمعايير المحاسبية والرقابية في العراق، والمعايير المحاسبية الدولية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

ثامناً: الخصائص المميزة للنظام المحاسبي المصرفي :

تتبلور اهم الخصائص للنظام المحاسبي المصرفي في النقاط الاتية :

١. الدقة في ممارسة الاعمال بغرض حماية أموال المصرف.

٢. السرعة في انجاز طلبات الزبائن مع مراعاة الدقة في العمل.

٣. مسك السجلات اللازمة لاثبات العمليات المصرفية.

٤. استخدام النظم المحاسبية المصرفية الالكترونية الحديثة لضمان التطبيق السليم للعمل ، فضلاً عن القضاء على الأخطاء الحسابية.
٥. القدرة على توفير المعلومات المالية الى الإدارة لاتخاذ قرارات رشيدة.

تاسعاً: اهداف المحاسبة المصرفية:

تتمثل الاهداف الاساسية للنظام المحاسبي المصرفي بالاتي :

١. تـمـيـن وقياس الاحداث المالية التي تخص المصرف ومعالجتها محاسبياً بالتلخيص والتحليل لتحديد نتيجة كل نشاط من ربح او خسارة ومعرفة الوضع المالي لتقييم كفاءة اداء المسؤولين عن النشاط وتحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من مقبوضات ومنفوعات .

٢. تزويد المهتمين من مستخدمين داخليين وخارجيين (المساهمون والمستثمرون وهيئة الضرائب والبنك المركزي) بالمعلومات المالية التي تساعد في اتخاذ قراراتهم بكفاءة وعقلانية.

عاشراً: المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠ (الإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة):

يحتوي المعيار الدولي ٣٠ على متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المشابهة، ويمكن توضيحها من خلال الاتي:

١. يجب تطبيق هذا المعيار عند إعداد القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة التي يكون نشاطها الرئيسي قبول الودائع والاقتراض بهدف الإقراض والاستثمار والتي هي في نطاق التشريعات المصرفية او التشريعات المشابهة ، ويعد هذا المعيار واجب ملائم للتطبيق على تلك المؤسسات.

٢. يعد قطاع المصارف أحد أهم قطاعات الأعمال وأكثرها تأثيراً على المستوى الدولي، فمعظم الأفراد والمنظمات تستفيد من خدمات المصارف إما كمودعين أو مقترضين، وتلعب المصارف دوراً هاماً في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي من خلال علاقاتها الوثيقة بالاجهزة والسلطات الحكومية وغيرها المسؤولة عن تنظيم ووضع القوانين المنظمة لأعمال القطاع المصرفي. ومن ثم فهناك اهتمام عام بضمان سلامة وحسن أداء قطاع المصارف وخاصة ما يتعلق بملاءتها المالية ومدى توافر السيولة لديها ودرجة المخاطر النسبية المتعلقة بأنشطتها المختلفة. وتختلف أنشطة المصارف عن أنشطة غيرها من المنشآت التجارية وهذا يؤدي إلى اختلاف في متطلبات المحاسبة والإفصاح في التقارير المالية. ويعالج هذا المعيار ذلك، كما يشجع عرض الملاحظات والإيضاحات المتعلقة ببعض الأمور مثل إدارة السيولة والمخاطر والرقابة عليهما بالقوائم المالية.

٣. يعد هذا المعيار مكماً للمعايير المحاسبية الدولية الأخرى التي تنطبق على المصارف إلا إذا نص صراحة على استثناء المصارف من تطبيق أحد المعايير.

٤. ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية المستقلة لمصرف معين كما ينطبق على القوائم المالية الموحدة للمصرف.